



وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة
قطاع التنمية المستدامة

التوجهات القانونية والاستراتيجية والعملية
لمكافحة التلوث البحرى بالبلاستيك

الندوة الثالثة لمشروع تومالي، حمامات سوسة، تونس

29-25 نونبر 2025

السيدة العابد لوبنى

رئيسة مصلحة التدبير المندمج للساحل

• المراجع المتعلقة بالمحافظة على السواحل وتقييمها

1

• المراجع المتعلقة بتدبير النفايات

2

• المخطط الوطني والتصاميم الجهوية للساحل

3

• التدابير المتخذة من أجل تقليص استعمال البلاستيك

4

• نتائج الدراسات المتعلقة بتطبيق EPR على مواد البلاستيكية ومواد التغليف والتغليف

5

• مقترحات من أجل مكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

6

وضعية الساحل المغربي : الإمكانيات والقيود

يشمل الساحل المغربي 9 من أصل 12 الجهة بالمملكة ويضم أكثر من نصف السكان

واجهتان بحريتان تبلغ 3500 كلم



مجال بحري أهم من المجال البري (1 236 000 كلم 2)



9 جهات ساحلية

42 عمالة وإقليم

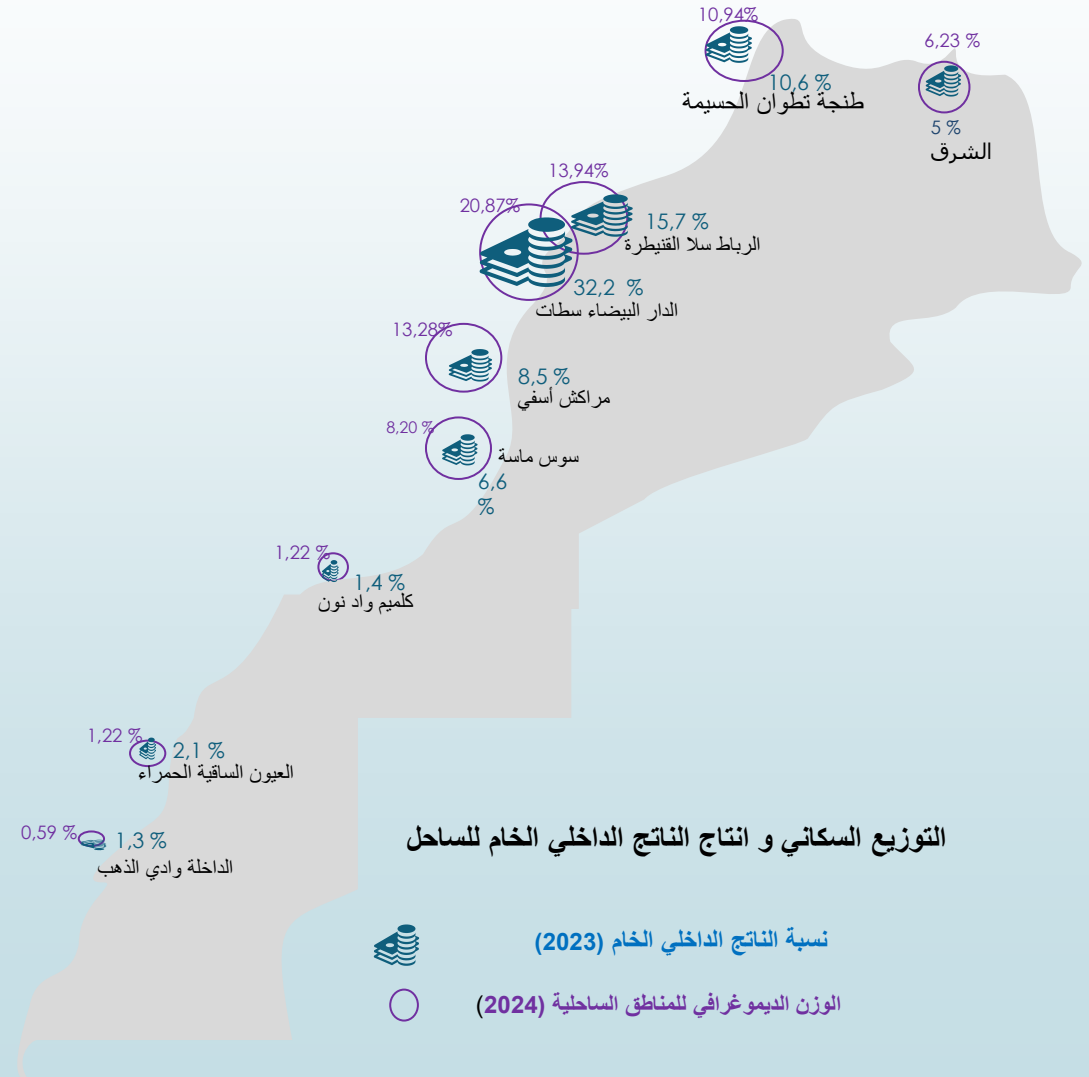
183 جماعة ترابية ساحلية



51% من السكان على الصعيد الوطني 70% منها في المجال الحضري



83% من الناتج الوطني الخام يتركز بالجهة الشمالية



وضعية الساحل المغربي : الإمكانيات والقيود

يتميز الساحل المغربي بغناه بالموارد الطبيعية ويتمتع بإمكانات هائلة تشكل أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة



الصيد البحري

أول منتج أفريقيا و 25 على الصعيد العالمي



تربية الأحياء المائية

183 مشروع منجز و 117 مرخص



البنى التحتية والموانئ

98 % من المبادلات التجارية تمر عبر الموانئ



الزراعة

مساهمة كبيرة في الناتج الوطني الخام
خطط زراعية إقليمية في 9 جهات ساحلية



الماء

عدة محطات لتحلية مياه البحر
عدة محطات لمعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها



البيئة

38 موقع ذو أهمية بيولوجية وإيكولوجية
8 محميات بحرية
3 منتزهات طبيعية



الثقافة

مواقع ومعالم تاريخية مصنفة



الصناعة

90 % من المنشآت الصناعية تقع على الساحل



السياحة

35 % من القدرة السياحية



جودة مياه السباحة

سنة 2024، 93% من المحطات ذات جودة ميكروبيولوجية
تتوافق مع المعيار المغربي الجديد NM 03.7.199



وضعية الساحل المغربي : الإمكانيات والقيود (تابع)

تخضع السواحل المغربية لقيود طبيعية وضغوط بشرية شديدة

الاستغلال المفرط من طرف مختلف القطاعات



الصرف الصحي



استغلال الرمال والتجريف



الضغط الديموغرافي



■ سكان الساحل : أكثر من 51% من إجمالي السكان

■ الاستغلال المفرط للثروات السمكية

■ الاستغلال المفرط لرمال الساحل

■ 35% من الطاقة الاستيعابية للسياحة الوطنية مرتكزة على الساحل

■ حركة الملاحة العالمية : حوالي 100.000 سفينة تعبر مضيق جبل طارق كل عام، مع خطر كبير للتلوث العرضي (خمس (1/5) حركة الملاحة البحرية العالمية

■ الصرف الصحي والنفايات (المنزلي والصناعي)

■ التغيرات المناخية التي تسبب اختلالات في التوازن الفيزيائي والكميائي، وتغير خط الساحل (تراجع)، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتملح طبقات المياه الجوفية، وتدهور التنوع البيولوجي، الخ.

المراجع الدستورية والتشريعية المتعلقة بالمحافظة على السواحل وتثمينها

دستور
المملكة
2011

المادة 31

التنمية المستدامة حق لكل المواطنين

المادة 35

تعمل الدولة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة

القانون الاطار
99-12

المواد 6
و7

تبني تدابير تشريعية ومؤسسية واقتصادية ومالية من أجل حماية المنظومات البحرية والساحلية والمناطق الرطبة من آثار كل الأنشطة التي من شأنها تلويث المياه والموارد أو استنزافها

المادة 14

تعتمد الحكومة، داخل أجل سنة تبتدئ من تاريخ نشر هذا القانون الإطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

القانون المتعلق
بالساحل
81-12

المادة
الأولى

يحدد المبادئ والقواعد الأساسية من أجل تدبير مندمج ومستدام للساحل قصد حمايته واستصلاحه والمحافظة عليه

المواد 3 و4
و6 و7 و8

اعداد المخطط الوطني والتصاميم الجهوية للتدبير المندمج للساحل

المراجع الاستراتيجية المتعلقة بالمحافظة على السواحل وتثمينها

الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (SNDD 2030)

المحور 10: تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات من أجل تحقيق اقتصاد دائري

الرهان 2 : إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

المحور الأول: تحسين التدبير المستدام للساحل

الرهان 5 : إعطاء أهمية خاصة للمجالات الهشة:

النموذج الاقتصادي الجديد 2035

المحافظة على الثروات الطبيعية وتقوية مقاومة المجالات الترابية للتغيرات المناخية
جعل الاقتصاد الدائري خيارًا للدولة من خلال اعتماد إطار مؤسساتي مناسب وأسلوب حكمة
مناسب

أهم توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
والبيئي

أجندة التنمية المستدامة 2030

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

هدف التنمية المستدامة 12

الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستغلالها على نحو مستدام من أجل تنمية
مستدامة

هدف التنمية المستدامة 14

المراجع الدستورية والتشريعية المتعلقة بتدبير النفايات وتثمينها

المادة 31	التنمية المستدامة حق لكل المواطنين
المادة 35	تعمل الدولة على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة
الهدف 2 و3	تنظيم عمليات جمع النفايات ونقلها وتخزينها ومعالجتها والتخلص منها بطريقة عقلانية من الناحية الايكولوجية. تثمين النفايات بإعادة استعمالها أو تدويرها أو بكل عملية أخرى لأجل الحصول من هذه النفايات على مواد قابلة للاستعمال من جديد أو على الطاقة.
المادة 8	تحديث القانون 28-00 من أجل : وضع نظام الجمع الانتقائي للنفايات؛ تطوير تقنيات تثمين النفايات؛ إدراج مبدأ المسؤولية الموسعة للمنتج
المادة 30	يحدث نظام جبائي بيئي يتكون من رسوم إيكولوجية وتعريفات تفرض على الأنشطة المتسمة بارتفاع مستوى التلوث واستهلاك الموارد الطبيعية
المادة 12	فرض الضريبة الايكولوجية على البلاستيك في قانون المالية لسنة 2013 (1,5%ad valorem)
المادة 9	ومراجعتها سنة 2016 حسب القيمة(1%) .

دستور
المملكة
2011

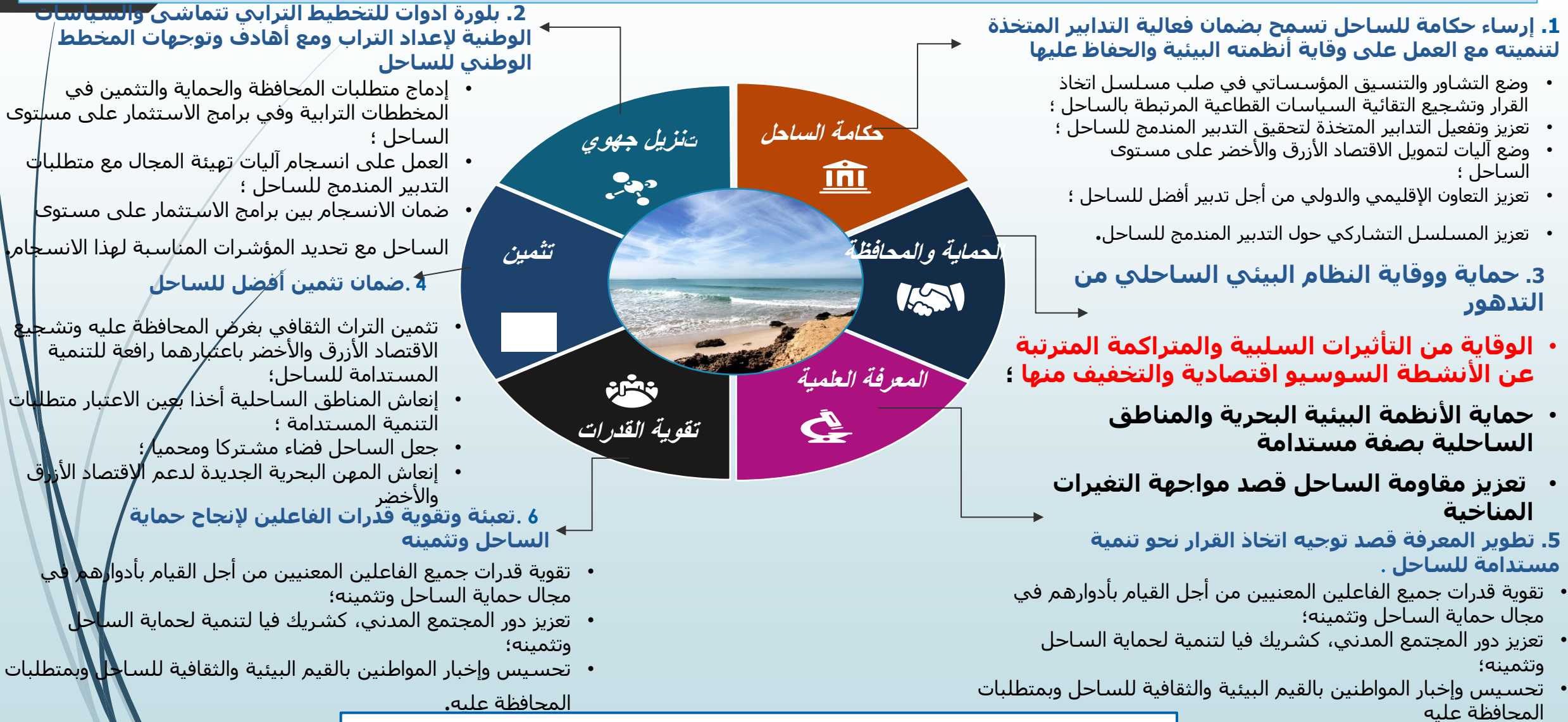
القانون المتعلق
بتدبير النفايات
28-00

القانون الاطار
99-12

قانون المالية
2013
ثم 2016

المخطط الوطني للساحل

المخطط الوطني للساحل : 6 محاور استراتيجية و20 هدف استراتيجي



التصاميم الجهوية للساحل

اعداد التصاميم الجهوية للساحل

➤ يعتمد اعداد التصميم الجهوي للساحل على إطارين رئيسيين اثنين:

- إطار استراتيجي مستوحى من المخطط الوطني للساحل، يُترجم إلى رؤية شاملة لساحل المنطقة المعنية وأهداف استراتيجية؛
- وإطار عملي يُحدد الأهداف العملية، مُقسّمًا إلى أهداف عملية منزلة الى مشاريع للوقاية والحماية والمحافظة على الساحل وتطويره وتعزيزه.

➤ تتضمن عملية اعداد التصميم الجهوي للساحل المراحل الآتية:



➤ 5 تصاميم جهوية حاليا في قيد الإنجاز ل 5 من أصل 9 جهات ساحلية

التدابير المتخذة من أجل تقليص استعمال البلاستيك بالمغرب

- سنة 2009، أصدرت وزارة الصناعة المعيار NM 11 4050، الذي يحظر تصنيع الأكياس البلاستيكية السوداء.
- سنة 2010، اختار المغرب، كغيره من الدول، استعمال الأكياس البلاستيكية القابلة للتحلل الحيوي أو الأكسدة، إلا أن هذا القرار أدى إلى نتائج سلبية (البلاستيك الدقيق).
- في عام 2013، فرض المغرب الضريبة الايكولوجية على البلاستيك (46,9 مليون أورو لتمويل مشاريع انجاز مراكز فرز النفايات بالمطارح والمراقبة ومشروعين للفرز القبلي للنفايات و 8,5 مليون أورو اجمع الأكياس البلاستيكية من الأماكن العامة)
- في عام 2015، حظر المغرب (القانون 77-15) تصنيع واستيراد وتصدير وتسويق واستخدام الأكياس البلاستيكية (أكياس الشراء)، مصحوبًا ببرنامج وآليات دعم للمصنعين. مكن هذا البرنامج من:
 - ✓ تحويل 25 شركة بدعم مالي قدره 6,5 مليون أورو، ووفر 600 فرصة عمل جديدة.
 - ✓ حصلت 19 شركة أخرى على مساعدات بقيمة 5 مليون أورو لإنتاج حلول بديلة.

التدابير المتخذة من أجل تقليص استعمال البلاستيك بالمغرب

➤ بين عامي 2016 و2017، مولت عائدات الضريبة الايكولوجية على البلاستيك 8,5 مليون اورو عملية جمع (من الأماكن العامة) وحرقت أكثر من 7000 طن من الأكياس البلاستيكية في أفران الأسمنت.



➤ وُزعت أكثر من 2,4 مليون كيس قماشي مجانًا على المواطنين كبديل للأكياس البلاستيكية.



التدابير المتخذة من أجل تقليص استعمال البلاستيك بالمغرب

الاستراتيجية الوطنية ومخطط العمل لمكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

- أجري تقييم تشخيصي ورسم خرائطي للمناطق الأكثر عرضة للتلوث بالبلاستيك
- وُضعت أولويات للمناطق المعرضة للخطر بالتلوث بالبلاستيك
- وُضعت استراتيجية وخطة عمل، اللذان **يجري تنفيذ بعض إجراءاتهما حاليًا**:
- ✓ تحليل الأدوات الاقتصادية المحتملة للتخلص التدريجي من إنتاج واستخدام المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المغرب.
- ✓ **تقليص استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المنشآت السياحية (مدينة أكادير نموذجًا).**
- ✓ مساهمة القطاع غير المهيكل في سلسلة القيمة البلاستيكية وخارطة الطريق.

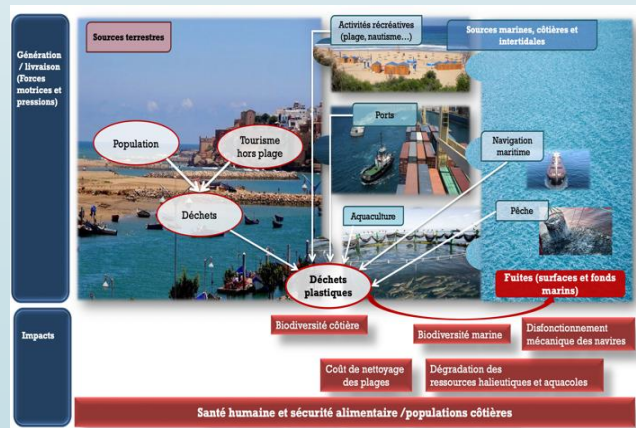


Tableau 2: Récapitulatif des mesures		
Mesure stratégique	Mesure opérationnelle	Mesure de mise en œuvre
1. Renforcer la gouvernance et améliorer les capacités techniques et managériales des collectivités territoriales littorales et de l'État en matière de gestion des déchets, afin d'assurer une gestion intégrée, efficace et durable des déchets plastiques de source domestique et commerciale.	1.1. Mettre en place un comité de gouvernance national dédié à la gestion des déchets, au sein duquel les collectivités littorales, les ministères concernés et les acteurs de la société civile participent à la prise de décision.	1.1.1. Appointer un comité national de gouvernance des déchets littoraux, présidé par le ministre de l'Équipement, du Transport, de l'Énergie et du Tourisme, et composé de représentants des collectivités littorales, des ministères concernés et des acteurs de la société civile.
2. Mettre en œuvre la stratégie nationale de réduction des déchets plastiques, en s'appuyant sur les plans d'action existants et en élaborant de nouveaux plans d'action.	2.1. Mettre en œuvre la stratégie nationale de réduction des déchets plastiques, en s'appuyant sur les plans d'action existants et en élaborant de nouveaux plans d'action.	2.1.1. Mettre en œuvre la stratégie nationale de réduction des déchets plastiques, en s'appuyant sur les plans d'action existants et en élaborant de nouveaux plans d'action.
3. Renforcer la coopération entre les différents acteurs de la société civile, en particulier les associations de protection de l'environnement, les associations de consommateurs, les associations de pêcheurs, les associations de professionnels du tourisme, les associations de résidents littoraux, etc.	3.1. Renforcer la coopération entre les différents acteurs de la société civile, en particulier les associations de protection de l'environnement, les associations de consommateurs, les associations de pêcheurs, les associations de professionnels du tourisme, les associations de résidents littoraux, etc.	3.1.1. Renforcer la coopération entre les différents acteurs de la société civile, en particulier les associations de protection de l'environnement, les associations de consommateurs, les associations de pêcheurs, les associations de professionnels du tourisme, les associations de résidents littoraux, etc.
4. Mettre en œuvre la stratégie nationale de réduction des déchets plastiques, en s'appuyant sur les plans d'action existants et en élaborant de nouveaux plans d'action.	4.1. Mettre en œuvre la stratégie nationale de réduction des déchets plastiques, en s'appuyant sur les plans d'action existants et en élaborant de nouveaux plans d'action.	4.1.1. Mettre en œuvre la stratégie nationale de réduction des déchets plastiques, en s'appuyant sur les plans d'action existants et en élaborant de nouveaux plans d'action.

التدابير المتخذة من أجل تقليص استعمال البلاستيك بالمغرب

✓ **تقليص استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المنشآت السياحية (مدينة أكادير (منطقة تغازوت) نموذجاً).**

الأهداف الفرعية

تقليص استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام في المنشآت السياحية بأكادير

رفع مستوى الوعي والتدريب وإشراك أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالممارسات والبدائل المستدامة

تحويل خليج تغازوت إلى "منطقة خالية من البلاستيك" لتكون نموذجًا قابلاً للتكرار

الهدف العام

المساهمة في الحد من التلوث البلاستيكي والحفاظ على الوضع البيئي للساحل والمجال البحري



الاستراتيجية الوطنية ومخطط العمل لمكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

على الرغم من الاهتمام الكبير بتقليل المنتجات أحادية الاستخدام ما يزال هناك مجموعة من التحديات

التحدي الأول

الحاجة إلى دعم من المؤسسات الجهوية والمركزية، والتعاون بين المؤسسات، لتطبيق بدائل مستدامة بنجاح

صعوبة إيجاد بدائل في المنتجات الشاملة الخدمة (All-Inclusive) (إمكانية البدء باستخدام المصاصات والأكواب وموزعات المشروبات غير البلاستيكية)

التحدي الثاني

صعوبة استبدال القارورات البلاستيكية

تُفضّل هذه القارورات لعمليتها (خفة وزنها، مقاومتها للصدمات، وسعرها المناسب).

قامت بعض الفنادق بتركيب نوافير مياه للموظفين، لكن هذه الممارسة لم تنتشر على نطاق واسع بعد.

الوضع مشابه في المطاعم، مع استمرار الاعتماد على القارورات البلاستيكية سعة 0.33 لتر

ملاحظة مشجعة 😊: الفنادق الفاخرة، التي تستفيد من العلامات

التجارية (Label)، تشارك بشكل أكبر في تقليل من استعمال

PUU، على عكس الفنادق التي تعتمد نموذج الخدمة الشاملة.

التحدي الثالث

يفتقر الموردون إلى معلومات كافية حول مشاكل استخدام (PUUs) وإمكانية تطوير سوق متخصصة للبدائل. كما أن نقص الوعي لدى الموردين يعيق تطوير سوق نشطة لبدائل (PUUs).

غالبًا ما تجهل الشركات المحلية القدرة على تلبية هذا الطلب فرص العمل التي يتيحها التحول إلى المنتجات المستدامة، بما في ذلك بعض المنتجات التي يمكن أن يصنعها الحرفيون المحليون باستخدام القصب والأقمشة.

من الضروري تنظيم حملات إعلامية وورش عمل ومنتديات لتعريف الموردين بالحاجة المحتملة لبدائل البلاستيك (PUUs) والفوائد الاقتصادية والبيئية المرتبطة بها.

من المهم وضع حوافز أو إعانات حكومية لتشجيع الشركات على الانخراط في هذا التحول.

الاستراتيجية الوطنية ومخطط العمل لمكافحة التلوث البحري بالبلاستيك

- نتائج بعض الدراسات على الصعيد العالمي للآثار وعائد الاستثمار المتعلق بوحدات التنقية المركبة في العديد من الفنادق حول العالم:
- التخلص من 1.5 مليون زجاجة بلاستيكية في بعض الحالات (منتجات سونيكا/جزر المالديف).
- انخفاض في التكاليف اللوجستية، بما في ذلك نفقات نقل واستيراد المياه المعبأة، مع تحقيق عائد استثماري ملحوظ خلال سنتين إلى خمس سنوات، حسب حجم العملية.
- الاقتصاد التشغيلي: انخفضت التكاليف السنوية المتعلقة بالمياه بنسبة تصل إلى 30% (مجموعة سيكس سينسر).
- نتائج مماثلة لوحظت في فندق جميرا بيتش في دبي

- انجاز دراسة حول تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين على قنينات البلاستيك من نوع PET
- انجاز دراسة حول تطبيق المبدأ على كل مواد التغليف.
- دراسة تعديل القانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها من أجل ادراج مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين (في طور التعديل).

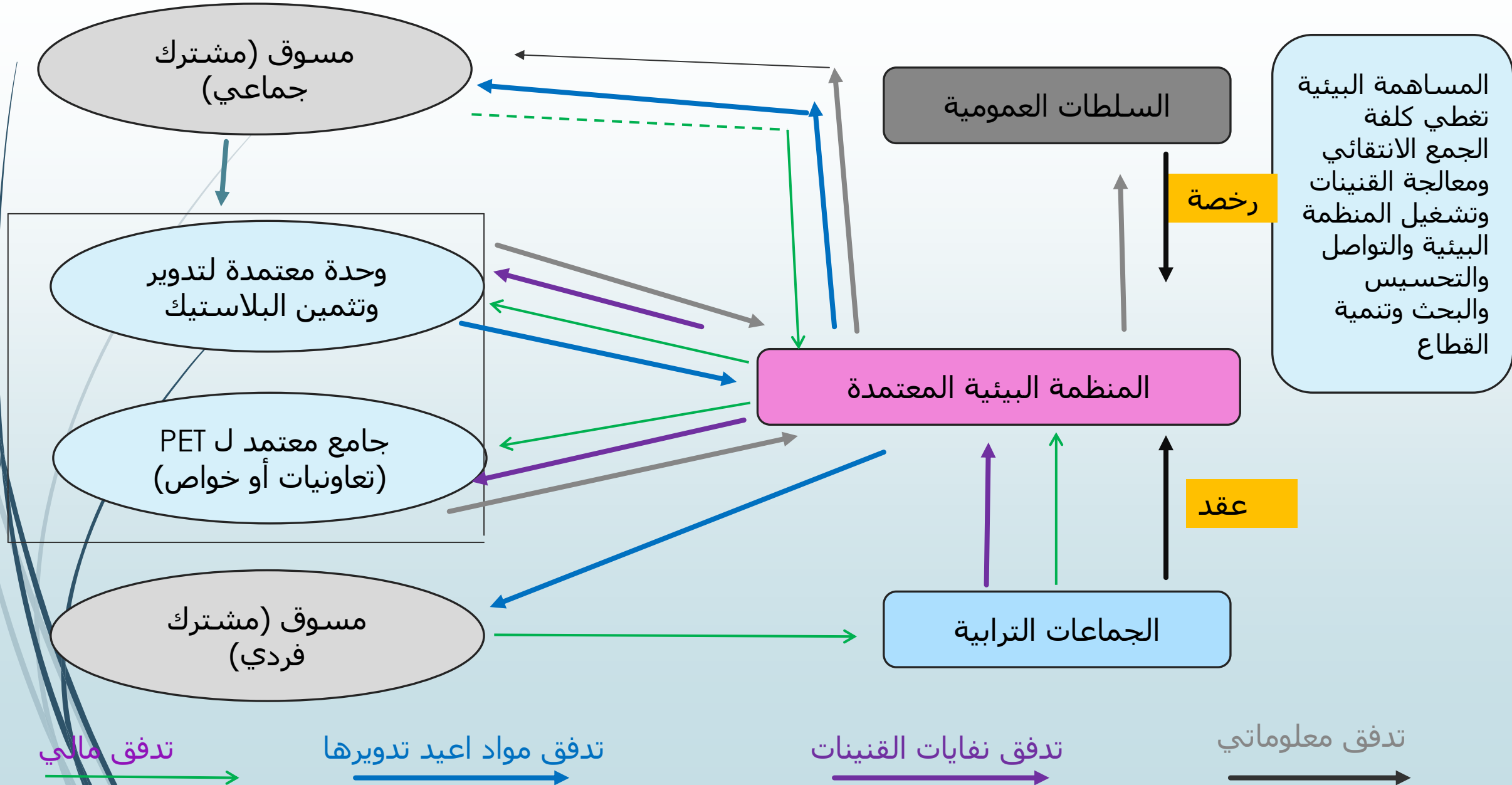
نتائج الدراسة حول تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين على قنينات البلاستيك من نوع PET

- تبلغ كمية القنينات البلاستيكية من نوع PET المطروحة في السوق 45 الى 50 ألف طن
- تبلغ كمية القنينات البلاستيكية المسترجعة من النفايات 20 ألف طن أي 40 % فقط (66 % منها تجمع في المدن والباقي يفرز في المطارح عبر القطاع الغير مهيكّل)
- يتم استيراد أكثر من 60000 طن في السنة من حبيبات البلاستيك من نوع PET بثمن يناهز 1300 أورو للطن
- يعاد استعمال البلاستيك المسترجع من طرف وحدات تدوير البلاستيك المحلية والمهيكلّة.
- يتم بيع البلاستيك المسترجع من النفايات ب 0,2 أورو للكغ من طرف الفارزين في حين يتم بيعه بعد تقطيعه وغسله من طرف بعض الوحدات ب 0,4 الى 0,5 أورو لشركات تثمين البلاستيك, و 0,6 الى 0,7 أورو للكغ اذا تم تحويله الى حبيبات.
- اطار قانوني موجود يستوجب اتمامه.

نتائج التحقيق في التشكيل المسبق لتطبيق EPR B-PET

نتائج التحقيق (نسبة الإجابات %)	EPR –PET Bottles
المنتجون والمسوقون والقائمون بإعادة التدوير وفدراليات وجمعيات الفارزين والسلطات المحلية، الشركات المفوضة لإدارة النفايات	المتدخلون
جميع المسوقين (بغض النظر عن الكميات المطروحة في السوق)	تطبق على :
(87,5%) جماعية عن طريق منظمة بيئية (eco-organisation)	نوع REP المطبقة
خاص (62,5 %) شراكة عام-خاص (PPP 37,5%)	نوع التنظيم
نسبة الفرز حسب الوزن (50%) نسبة التدوير حسب الوزن (25%) الاثنين معا (25%)	الأهداف المتوخاة على حساب:
الوقاية وإعادة التدوير وإدخال جزء صغير من مادة PET المعاد تدويرها في عمليات التصنيع: نعم (75%)	تعديل المساهمة البيئية على أساس:
100 % على حساب المسؤولية الموسعة على المنتجين	تحمل المصاريف

رسم تخطيطي لنظام EPR لقنينات PET



توصيات من أجل مكافحة التلوث البحري بالبلاستيك



➤ تسريع وتيرة تعديل القانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها من أجل ادماج

- ضرورة فرز النفايات في المنبع
- تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين
- التحول الى الاقتصاد الأخضر

➤ اتمام انجاز التصاميم الجهوية للساحل

- ادراج التدابير الخاصة باستعمال المواد البلاستيكية بالوحدات السياحية
- ادراج التدابير والإجراءات الخاصة بتدبير النفايات

➤ تشجيع أصحاب المنشآت السياحية على تقليص استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام



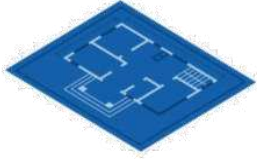
شكرا لانتباهكم

Merci pour votre attention
thank you for your attention

www.environnement.gov.ma
elabed@environnement.gov.ma



نتائج الدراسة المتعلقة بتطبيق EPR على مواد التغليف والتغليف



• مواصلة العمل بالتوازي مع المتطلبات الأساسية

وضع في الاعتبار المتطلبات الأساسية للتشغيل الأفضل REP الخاص بكل واحد والخاصة بالمشاريع التي يجب الاستمرار في تنفيذها موازاة مع ذلك



• تحديد المصطلحات التنظيمية

بالإضافة إلى ذلك بمجرد تحديد "الإطار"، نقوم بتعريف طرق تنظيم REP على أساس يومي، على أساس الأولويات ومن السياق الخاص بكل واحد

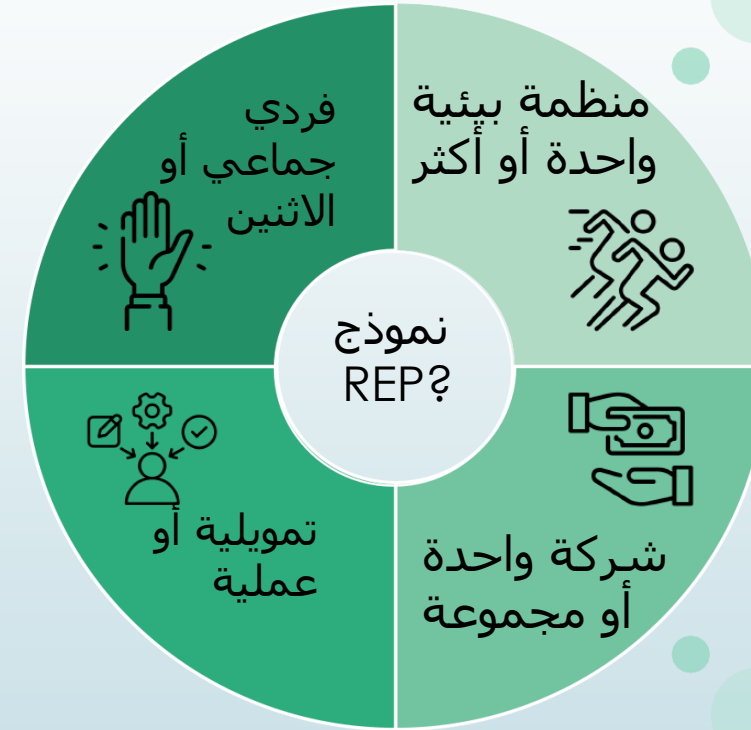


• اختيار العناصر الهيكلية لـ REP

تحديد متغيرات الهيكلية القليلة التي ستحدد "العمود الفقري" لـ REP الخاص بكل واحد

ثلاث مراحل مهمة

1- عناصر الهيكلية



2، الشروط والأحكام

1- نموذج التمويل/ نطاق ومسار الخضوع

من يمول ماذا؟ متى ؟ ووفق أي أسلوب
تصريحي؟

2- نطاق تطبيق

أي مواد التعبئة والتغليف المعنية بـ EPR-

3- الهيكلية التشغيلية العمليات:

الجمع الانتقائي، والفرز، والاسترداد،
وتوزيع المسؤوليات

4- الحكامة والتتبع

أية هيئات حاكمة؟ أساليب اتخاذ القرار
وعمليات التدقيق والضوابط؟

5- الأهداف والأداء الأهداف البيئية

أهداف التصميم البيئي، معدل التجميع،
الفرز،

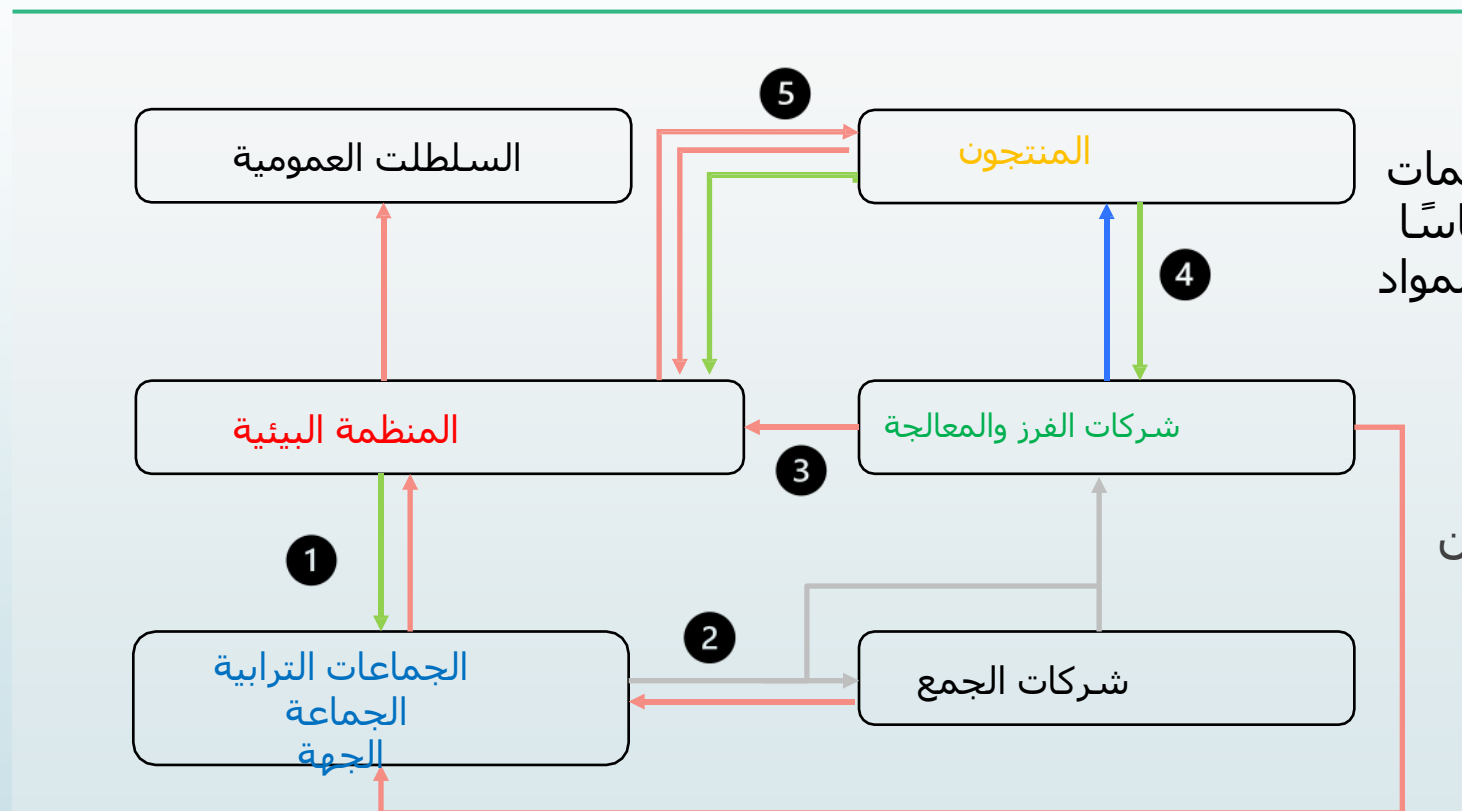
6- مهمات إضافية لـ REP

البحث والتطوير في التصميم البيئي،
التحسيس والتواصل

3- المتطلبات الأساسية

- إطار لإدماج الاقتصاد غير الرسمي
- إطار تنظيمي مناسب وتطبيقي وتشغيلي
- الاستثمار والتفكير في فرض ضرائب إضافية
- البنية التحتية المطلوب تطويرها (مراكز الفرز وغيرها)
- التزام الجماعات المحلية والشركاء بنطاق محدد من المسؤولية

رسم بياني مبسط لنموذج الممثل المالي



(4) يدفع المنتجون مساهمات بيئية للمنظمات البيئية. يعطي Eو مقياسًا وتعلن عن حمولاتها / المواد وما إلى ذلك. - تحديد المكافآت والعقوبات

(5) يشتري المسوقون المواد الثانوية المعاد تدويرها من القائمين بإعادة التدوير

يقدم **عمال الفرز والمعالجة** المعلومات إلى المنظمة البيئية حتى تتمكن من جمع النفايات **3** المجمعة. ويتم اعتماد هؤلاء المشغلين من قبل منظمة أصحاب العمل على أساس المواصفات والمقاييس/ومعايير الجودة

- (1) تقوم المنظمة البيئية (EO) بدفع المساهمات البيئية التي يتم جمعها من المنتجين إلى الجماعات.
- (2) تستخدم الجماعات أموال المساهمات البيئية لإبرام عقود مع المشغلين المفوضين (الجمع والفرز واستعادة النفايات). إذا قامت المجتمعات المحلية بعملية الجمع و/أو الفرز بنفسها، فإنها تتعاقد مباشرة مع القائمين على الفرز والقائمين بإعادة التدوير. ويمر تدفق المعلومات عبر الجماعة الترابية الذي يحمل العقد ويعود إلى منظمة أصحاب العمل

➤ يجب على الجماعات الترابية أن تكون قادرة على:

- تدبير النفایات بشكل مباشر أو عن طريق التفویض (الجمع، انظر الفرز والمعالجة)،
 - وإبرام عقود مع المشغلين المعنيين،
 - ومراقبة مقدمي الخدمات المفوضين وتنظيم الإبلاغ عن البيانات (المواد والتدفقات المالية). (وهذا يعني أن الجماعات المجهزة ولديها الخبرة/الموارد البشرية المناسبة).
- **ضخ الموارد المالية الآتية** من المنظمات الخارجية المخصصة والمحمية لإدارة التعبئة والتغليف في ميزانية الجماعات الترابية مع تمييزها عن نفقات النظافة وتدبير النفایات المنزلية الأخرى والتي ينبغي من الناحية المثالية أن تكون موضوع ميزانية إضافية مخصصة للنفایات.
- **معرفة الجماعات الترابية بالتكاليف** المرتبطة بإدارة النفایات وطرق الإثبات (التي سيتم تقديمها إلى المنظمة البيئية، مثل الشهادات، وما إلى ذلك) ومن المرجح أن تتحمل الجماعات الترابية مسؤولية الفشل في تحقيق أهداف القطاع التي تقع على عاتقه

رسم بياني مبسط لنموذج الممثل العملي

Flux financiers

Flux matières
recyclés

Flux déchets

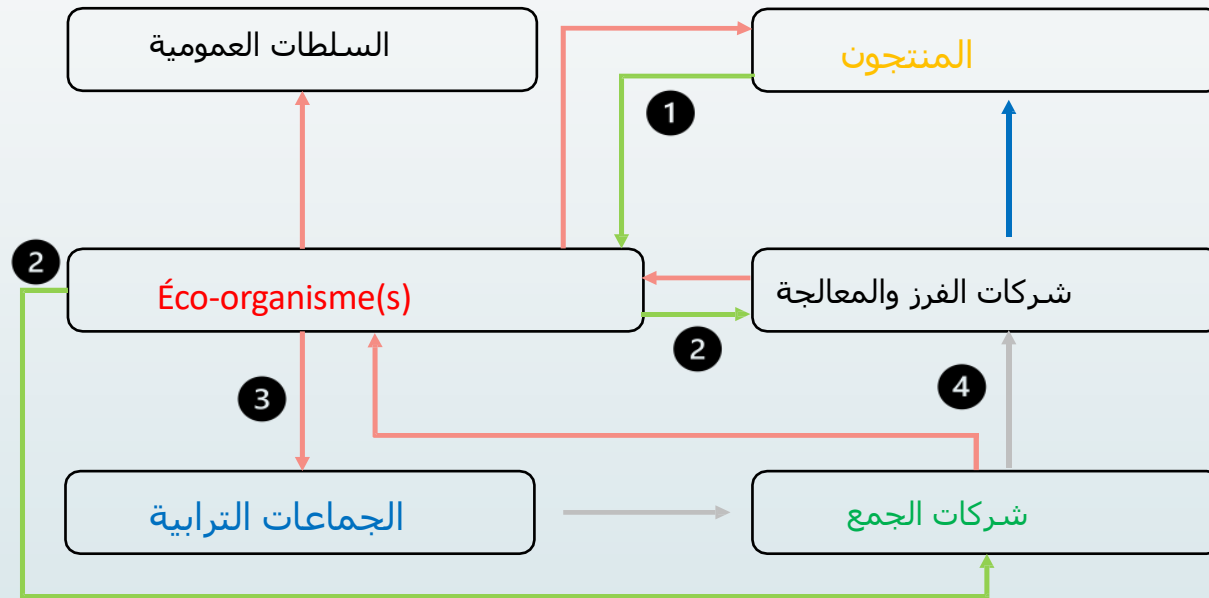
Flux d'informations

(1) تستخدم المنظمة البيئية

(EO) المساهمات البيئية التي يتم جمعها من المنتجين لتمويل العمليات (التجميع والفرز والمعالجة). يتم منح العقود للمشغلين بعد طرح العطاءات.

(2) لم تعد الجماعات الترابية

تتحمل المسؤولية المباشرة عن إدارة نفايات التغليف، حيث ترسل لها المنظمة البيئية معلومات التجميع والاسترداد وتجري حوارات معها حول مواضيع محددة



(4) يدفع المنتجون

مساهمات بيئية للمنظمات البيئية. ويزوده مكتب المنظمة بالمعلومات في المقابل

(3) ترسل شركات الجمع النفايات مباشرة إلى شركات الفرز/المعالجة بما في ذلك القائمون على إعادة التدوير

- **لم تعد الجماعات الترابية مسؤولة** عن إدارة نفايات التغليف. ومع ذلك، سيتم إجراءات الجمع دائماً على أراضيهم. وباعتبارهم أصحاب مصلحة مهمين، سيتم إدراجهم في منتديات الحوار.
- **تكون المنظمة البيئية أكثر اتساقاً وهيكلية** إلى الحد الذي يجب أن تكون فيه قادرة على ضمان الإدارة التشغيلية أو أن يكون لديها موارد كافية لإدارة التعاقدات ومراقبتها بشكل مباشر.
- **قد يكون من المفضل وجود منظمة إقليمية.** وأن تكون قادرة على تطوير نهج الشراكة وقيادة الحوار مع الجماعات الترابية حول موضوعات تشغيلية معينة (على سبيل المثال، تحديد مواقع وضع صناديق الجمع المخصصة للتغليف، وما إلى ذلك)

توصيات من أجل مكافحة التلوث البحري بالبلاستيك



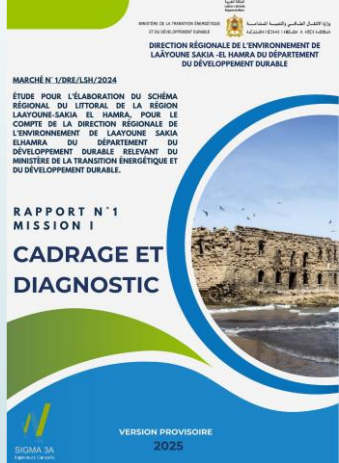
➤ تسريع وتيرة تعديل القانون 28-00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها من أجل ادماج

- ضرورة فرز النفايات في المنبع
- تطبيق مبدأ المسؤولية الموسعة على المنتجين
- التحول الى الاقتصاد الأخضر

➤ اتمام انجاز التصاميم الجهوية للساحل

- ادراج التدابير الخاصة باستعمال المواد البلاستيكية بالوحدات السياحية
- ادراج التدابير والإجراءات الخاصة بتدبير النفايات

➤ تشجيع أصحاب المنشآت السياحية على تقليص استعمال المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام



شكرا لانتباهكم

Merci pour votre attention
thank you for your attention

www.environnement.gov.ma
elabed@environnement.gov.ma

